# المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

العدد (2084) السنة الثامنة - الثلاثاء (29) آذار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com


اقـــرأ فـي


شكوك حول اجراء التعداد السكاني في موعده 2

الصكار يكتب عن حصار الشك ولذة اليقين 9

من هم حماة الانترنيت السبعة 11


### بعد ردهما على افتتاحية رئيس التحرير بشأن ممارسة مهام النائبين

# تفسير عبد المهدي والهاشمي ليس في محله.. والأمر الرئاسي لا يرقى إلى الدستور

□ كتب: المحرر السياسي

أعربت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون عن تقديرها لتفاعل السيدين عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي مع ما تناولته افتتاحية رئيس التحرير فخري كريم، التي عالجت موضوعة استمرارهما في منصبيهما كنائبين للرئيس رغم عدم حسم تسميتهما من قبل البرلمان.

وتؤكد المؤسسة أن مقال رئيس التحرير لا ينطوي على طابع شخصي وإنما يتصدى لقضية عامة ترتبط بالتجاوز الخطير وغير المقبول على الدستور ينبغي التوقف عندها جديا.

وقد عالج رئيس التحرير هذه القضية وتوجه بها إلى الرأي العام ومجلس القضاء الأعلى ومجلس النواب باعتباره مواطنا حريصا على العملية الديمقراطية في البلاد وبناء الدولة المدنية ودفاعا عن الدستور رغم اختلافه مع بنوده.

ولا تزال المؤسسة ترى أن استمرار ممارسة عضوي البرلمان لمهام نائب الرئيس تعد خرقا فاضحا للدستور، وان استنادهما إلى أمر رئاسي لا يرقى إلى النص الدستوري، وان تفسيرهما ليس في مكانه.

وتبقى الإشارة إلى أن الرئيس يمتلك حق ترشيح نوابه، لكن البرلمان هو الجهة التي تقرر وتفصل في تسميتهما.

وكان مكتب رئيس حركة تجديد، طارق الهاشمي، قد رد أمس الاثنين على افتتاحية رئيس تحرير "المدى" الأستاذ فخري كريم، مشددا على أن بقاء الهاشمي في منصبه كنائب لرئيس الجمهورية يستند إلى الأمر الرئاسي ٢٦ لسنة ٢٠١٠ والذي طلب من خلاله رئيس الجمهورية جلال طالباني من نائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي الاستمرار في منصبيهما إلى حين الانتهاء من انجاز المتطلبات التشريعية.

جاء ذلك من خلال اتصال هاتفي مع شاكر كتاب، المتحدث باسم الحركة حيث قال "نحن نرى أن مؤسسة المدى لا سيما صحيفتها ظاهرة حضارية ديمقراطية وايجابية شأن بقية المؤسسات الليبرالية ذات التأثير الايجابي على الشارع العراقي". وأعرب كتاب عن أمله بأن تسير المؤسسة الديمقراطية الرصينة مع الحركات والتجمعات الديمقراطية.

وقال: "ليس من مصلحتنا أن تكون هناك فواصل بين الجانبين، فنحن نتطلع إلى كل ما من شأنه تحقيق الهدف الديمقراطي المنشود".

ودعا كتاب "إدارة المدى ورئاسة تحريرها إلى عقد زيارات متبادلة مع حركة تجديد من اجل تبادل وجهات النظر، وإذا كانت لدى المؤسسة أية ملاحظات فالهاشمي مستعد لتلقيها ومناقشتها والخروج بحلول منطقية ترضي جميع الأطراف".

وكان القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى عادل عبد المهدي رد هو الآخر على الافتتاحية في بيان حصلت "المدى" على نسخة منه وفي ما يلي نصه:

"إشارة لتساؤلكم بخصوص دستورية استمرار نائبي رئيس الجمهورية في عملهم والذي ورد في جريدة "المدى" بعدديها ٢٤-٢٠١١/٣/٢٦ نوضح الآتي:

إن دستورية استمرار نائبي رئيس الجمهورية تستند إلى القرار الرئاسي المؤرخ في٢٠١٠/١٢/٦ والذي طلب فيه الرئيس من نائبيه الاستمرار في مهامهما لحين انجاز المتطلبات التشريعية المتعلقة بهذا الأمر، إذ اقر مجلس النواب القانون الخاص باختيار رئيس الجمهورية نائبا أو أكثر.. والذي على أساسه قدم رئيس الجمهورية مرشحيه لهذا المنصب، كل ذلك استنادا إلى المادة ٦٩/ثانياً من الدستور. وهو ما اقتضى التنويه".

وبحسب وكالات أنباء فان السيد عادل عبد المهدي قد أعلن انسحابه كمرشح لمنصب نائب رئيس الجمهورية أمس الأول.

يذكر أن المادة الدستورية التي ذكرها البيان تنص على أن "تنظم بقانون أحكام اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية".

وكان مجلس النواب قد اقر في ١٧ من شهر كانون الثاني الماضي أول قانون له في هذه الدورة الثانية "قانون نواب رئيس الجمهورية" والذي ينص في المادة الأولى منه على أن "يختار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية نائباً أو أكثر على ألا يزيدوا عن ثلاثة ويعرض هذا الترشيح على مجلس النواب للمصادقة عليه بالأغلبية المطلقة".

بدوره اعتبر أستاذ القانون الدستوري في جامعة بغداد حسان العاني بقاء كل من عبد المهدي والهاشمي في منصبيهما أمراً غير دستوري.

وأضاف العاني في تصريح لـ"المدى" أن مسألة بقائهما في المنصب تتعلق بالدورة الأولى فحسب، وبانتهائها ينتهي عملهم، وهم الآن مجرد نواب في البرلمان، مشددا على عدم نفاذ الأمر الرئاسي الذي يستند إليه نائبا رئيس الجمهورية كونه يتعارض مع الدستور.

يشار إلى أن الدستور العراقي نص في المادة ١٣ منه على "أولاً: يُعدُ هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق، ويكون ملزماً في أنحائه كافة وبدون استثناء. ثانياً: لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه".

## مرشح الدفاع مرفوض من العراقية.. والأسدي ينسحب

□ متابعة/ المدى

تصاعد الجدل أمس بين الكتل السياسية مجددا حول مرشحي الوزارات الأمنية على خلفية تضارب أنباء بشأن تقديم رئيس الوزراء الأسماء للبرلمان.

وفي وقت نفى المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب أسامة النجيفي تسلم رئاسة النواب أي اسم مرشح للوزارات الأمنية من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، أكد فيه عضو في ائتلاف دولة القانون أن رئيس الوزراء قدم الأسماء منذ يوم أمس الأول.

وقال إيدن حلمي لوكالة أنباء كردستان إن "رئاسة النواب لم تتسلم لغاية اليوم أيا من الأسماء المرشحة للوزارات الأمنية ولا نعلم كيف يصرح البعض على أنها وصلت في الوقت الذي ننتظر فيه حسم هذا الملف".

وأشار حلمي إلى أن "حسم الأسماء المرشحة للوزارات سيكون هذا الأسبوع ولكن لغاية الآن لم يتسلم رئيس البرلمان بشكل رسمي من رئيس الوزراء نوري المالكي أي مرشح".

من جانبه قال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبود العيساوي إن "المالكي قدم منذ يوم أمس أسماء الوزراء الأمنيين إلى النواب".

وأضاف أن "المالكي رمى الكرة حاليا في ملعب مجلس النواب وعليه الاختيار من الأسماء التي قدمت، إذ أن رفض الأسماء يعني أن النواب هو من يتحمل مسؤولية تأخير تسمية الوزراء الأمنيين".

فيما أكد المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في وقت سابق إن "كتلته سحبت ترشيح خالد العبيدي لمنصب وزير الدفاع" لأسباب لم يذكرها، مشيرا إلى "وجود اختلاف في وجهات النظر بحق العبيدي داخل العراقية".

□ التفاصيل ص٣

### بغداد ترحب بدور أنقرة

# أردوغان يطلب العراق إلى تحالف تركيا الرباعي

□ بغداد / هشام الركابي

بحث رئيس الوزراء نوري كامل المالكي أمس مع رئيس وزراء جمهورية تركيا رجب طيب أردوغان الذي وصل إلى بغداد أمس على رأس وفد رسمي رفيع المستوى، القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تطوير العلاقات بين البلدين، إضافة إلى التطورات الجارية في المنطقة.

ويأتي ذلك في وقت طالب أردوغان العراق بالانضمام إلى التحالف الرباعي الذي يضم تركيا وسوريا ولبنان والأردن.

وأجرى الجانبان اجتماعا برئاسة المالكي ونظيره التركي، وتم خلاله بحث تطوير العلاقات بين البلدين على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية.

وقال المالكي خلال الاجتماع: نعمل على زيادة التعاون بين العراق وتركيا لما تربطهما من علاقات تاريخية متينة، ونستطيع اليوم أن نرسم منحنى لهذه العلاقات وسنجدها باتجاه تصاعدي ومتطور.

وجدد الدعوة إلى الشركات التركية للعمل في العراق والمساهمة في عملية البناء والإعمار، مؤكدا أن آفاق التعاون مفتوحة وواسعة في هذا الإطار، مشددا على ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين البلدين.

ودعا رئيس الوزراء العراقي والتركي لعقد اجتماعات ثنائية تخرج بتفاهمات واتفاقات يتحقق فيها التعاون في مختلف المجالات، مؤكدا على ضرورة تفعيل الاتفاقات التي تمت بين الجانبين.

وأشار المالكي خلال الاجتماع إلى التحولات الجارية في المنطقة، وقال إن المتغيرات التي تجري حاليا في المنطقة تتطلب منا مزيدا من التعاون والتفاهم على احترام إرادة الشعوب ومتطلباتها السياسية والخدمية وليس على قاعدة التدخل في شؤونها.

من جهته أكد رئيس الوزراء التركي على تعزيز التعاون المشترك بين العراق وتركيا في جميع المستويات، وضرورة تفعيل عمل لجنة التعاون العالي المستوى والاتفاقات ومذكرات التفاهم المشتركة بين البلدين، وأن تأخذ حيز التنفيذ، داعيا إلى ضرورة أن ينضم العراق إلى الاتفاق الرباعي الذي يضم تركيا وسوريا ولبنان والأردن، مشيرا إلى أن العراق أصبح اليوم ورشة عمل ونرغب في أن تساهم الشركات التركية في عملية الإعمار في العراق سواء مع الشركات العراقية أو بشكل منفرد.

كما دعا أردوغان إلى تسهيل إجراءات السفر ورفع الإجراءات الرسمية في هذا الإطار، وقال نأمل تحويل الحدود بين البلدين من خطوط فاصلة إلى بوابات مفتوحة ومتواصلة.

□ تفاصيل اخرى ص٢